مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. محمد عروس، عدنان اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4041
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني

الدكتور يوسف محمود *
الدكتور محمد عروس**
عدنان اسما عيل ***

(تاريخ الإيداع 19 / 9 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/3/6)

□ الملخّص □

يتناول البحث مستقبل الاقتصاد السوري في ظل الدراسات المتواترة التي تؤكد على انخفاض إنتاج النفط في سورية مستقبلا ، ففي البداية يحاول إلقاء الضوء على الإنتاج السوري المتوقع من النفط الخام في الفترة ما بين 2006 – 2020 ، ثم ينتقل لدراسة تأثيرات انخفاض إنتاج النفط الخام في شقين : شق متعلق بالقطاع النفطي نفسه،، وشق آخر متعلق بالاقتصاد الوطني ككل من خلال انخفاض الإيرادات الحكومية وتأثيراتها اللاحقة في قدرة الدولة على أداء مهامها.

وفي النهاية يطرح البحث مجموعة مقترحات يمكن أن تساعد في التخفيف من آثار انخفاض إنتاج النفط الخام في المستقبل: كتطوير مصافي النفط لزيادة عائداتها عند نفس مستوى الإنتاج ، تعديل النظام الضريبي ، وتخفيف الهدر في مؤسسات القطاع العام ، وتطوير الاستثمارات وتوجيهها نوعيا ، مع محاولة شرح موجز لكل خيار من هذه الخيارات .

كلمات مفتاحية: مستقبل الإنتاج –مصفاة بانياس– إنتاج النفط الخام.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
**–خبير في شركة مصفاة بانياس.
*** طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

The Future of Syrian Oil and Its Effect on National Economy

Dr. Yousef Mahmoud *
Dr. Mohamed Aross**
Adnan Ismaeal ***

(Received 19 / 9 / 2006. Accepted 6/3/2007)

□ ABSTRACT □

The study tackles the future of the Syrian economy in the light of the fluctuating studies, which confirms the decrease of petroleum product in Syria in. Firstly, it throws light on the estimated Syrian production from 2006 to 2020.

The then study deals with the effect of the reduction of crude oil production in two splits: one split concerns the petroleum sector itself, the other concerns the national economy as a whole at a time of decrease of governmental revenue and its subsequent effect regarding the ability of the government to carry out its duties.

Finally the study raises various suggestions that may help to check the result of the reduction in crude oil production in the future, such as modifying the tax system, reducing the losses of public sector establishment and developing oil refineries.

Keywords: the future of the production, Banias refinery, Oil production.

*Associate Professor, Economy and Planning Department, Economy College, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Expert at Bnias Refinery Company.
*** Postgraduate Student, Department of Planning and Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعتمد الاقتصاد السوري بشكل أساسي على النفط، حيث يشكل وحده خمس الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل عوائد تصدير الخام ومشتقاته ثلاثة أرباع عوائد التصدير، وتمول ما يقارب نصف الموازنة العامة للدولة. وبالإضافة إلى بروز الغاز كمكون رئيسي في ميزان الطاقة السوري ، وقد ساهمت الاكتشافات النفطية لشركات عقود الخدمة منذ عام 1984 بتلبية الطلب الداخلي على المشتقات وتحقيق عوائد تصدير بالغة الأهمية خاصة في تمويل الاستثمارات العامة. لكن هذا الدور يكتنفه الآن العديد من المخاطر على مستوى توفر الموارد النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة مع بدء هبوط إنتاج الخام وقد كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن انخفاض إنتاج النفط مستقبلاً إلى حد تنبؤ بعض المحللين بنضوب آبار النفط السورية في حدود عشرين عاماً، وقد أثار هذا الحديث قلقاً كبيراً في الأوساط الاقتصادية السورية. فانخفاض إنتاج النفط لن يؤثر على الصناعة النفطية فقط بل سيؤدي إلى حدوث هزة عنيفة في الاقتصاد السوري في حال لم يتم وضع خطط مستقبلية واقعية لمواجهة تأثيرات انخفاض إنتاج النفط. وقد انخفضت مساهمة الواردات النفطية في كتلة الموارد المحلية من 52% عام 2003 إلى 26% عام 2005♦، وهذا الانخفاض سيزيد أعباء الحكومة، يضاف إلى ذلك قضية بيع المشتقات النفطية المدعومة السعر إلى السوق المحلية وما سيحدثه توقفها من ارتفاع الأسعار، خاصة (النقل والخبز وكل الصناعات الأخرى)، إضافة إلى زيادة الأعباء على المواطنين.

ونظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد السوري سنحاول إجراء دراسة تفصيلية نتناول فيها بداية مستقبل إنتاج النفط السوري، ثم ننتقل لدراسة تأثيرات أية انخفاضات محتملة في الإنتاج على الاقتصاد الوطني، ومن ثم الخيارات المطروحة لتجاوز الأزمة.

أهمية البحث وأهدافه:

إن موضوع انخفاض إنتاج النفط وآثاره المستقبلية يعتبر من أهم القضايا والمشكلات التي يمكن أن تواجه الحكومة السورية بأكثر من 50 % من عائدات الموازنة العامة وأكثر من 75% من عائدات القطع الأجنبي وحتى الآن لا تزال الحكومة السورية تتجاهل على الأقل علناً هذه المسألة لما لها من حساسية. وهنا تكمن أهمية البحث كونه يلقي الضوء على قضية ضبابية في الجوهر كون العنوان بات معروفاً من كثرة تداوله في وسائل الإعلام ولكن جوهر المشكلة ما يزال مجهولاً لدى الكثيرين، حيث يهدف البحث إلى دراسة:

1 مستقبل إنتاج النفط الخام السوري.
2 الآثار الناجمة عن انخفاض إنتاج النفط الخام.
3 الآثار المتعلقة بالقطاع الخاص.
4 الآثار المتعلقة بالاقتصاد الوطني.
5 الحلول المقترحة لمواجهة تأثيرات انخفاض إنتاج النفط الخام.

♦تم احتساب هذه النسب بشكل تقريبي اعتمادا على المجموعة الإحصائية لعام 2006 وتقارير الإنتاج والتصدير لكل من مصفاة بانياس ومصفاة حمص والشركة السورية للنفط.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تكمن في أن انخفاض إنتاج النفط الخام يحمل آثارا سلبية ستنعكس بالدرجة الأولى على القطاع النفطي ومن ثم على الاقتصاد الوطني ككل وهنا تبرز تساؤلات:

من أين ستعوض الحكومة السورية عائدات النفط الخام ؟

ما جدوى إقامة مصافي نفط جديدة في ظل انخفاض إنتاج النفط الخام ؟

فروض البحث:

1-تشير جميع الدراسات إلى أن إنتاج سورية من النفط الخام سينخفض بشكل تدريجي ليصل إلى أدنى مستويات بعد العام 2015 .

2- إن انخفاض إنتاج النفط الخام سينعكس سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى قدرة الدولة في أداء كثير من مهامها التنموية والاجتماعية.

3- يمكن تجاوز آثار انخفاض إنتاج النفط آو التخفيف من مدتها من خلال وضع سياسة على عدة محاور تتركز على تعديل نظام الضرائب وتطوير المصافي وتخفيف الهدر في مؤسسات القطاع العام.

مكان إجراء البحث وزمانه:

شملت الدراسة مستقبل القطاع النفطي في سورية في الفترة بين 2006 – 2020 وانعكاسات تطور الإنتاج على الحياة الاقتصادية السورية، أما مصادر المعلومات فهي الخطط المستقبلية للشركة السورية للنفط وخطة تطوير مصفاة بانياس والمجموعات الإحصائية للشركة السورية للنفط ومصفاة بانياس والمجموعة الإحصائية المركزية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الإحصائي حيث تم عرض بيانات حالية ومن ثم التنبؤ على ضوئها ، إضافة إلى تحليل هذه البيانات لمعرفة آثارها وانعكاساتها المستقبلية .

عرض الموضوع:

ويتضمن النقاط التالية:

أولا: مستقبل إنتاج النفط السوري الخام:

تواجه الصناعة النفطية تحديات كبيرة مع زيادة الاستهلاك ونقص الإنتاج، حيث يجمع الاختصاصيون في مجال النفط أن سورية تعاني من مشكلات معقدة في مجال الوقود والطاقة، ومع أن الحكومة السورية لا تألُ جهداً في محاولة إقناع المستثمرين الأجانب بعزمها الجدي على تطوير ثروات البلاد ، فإنها لم تستطع حتى الآن إلا جذب شركات نفطية صغيرة تنقصها الخبرة وتجد صعوبة في الدخول إلى البلدان النفطية الأساسية .

الأكيد في الأمر أن إنتاج سورية من النفط في انخفاض مستمر، فقد انخفضت كمية الإنتاج من 29550078 طن عام 1995 إلى 20719232 طن عام 2005 [1]، وإن أهم أسباب الانخفاض سياسة التهاون مع الشركات التي مورست حتى العام 2003 والتي أدت إلى الجور في الاستجرار دون مراعاة إمكانية نضوب الآبار ، وفيما يتحدث بعض المراقبين أن سورية ستتحول من مصدر للنفط إلى مستورد له بحدود عام 2025، ما تزال بعض الشركات ترى أنه ما تزال هناك إمكانية للتطوير في سورية من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات إلى قطاع الصناعة الاستخراجية النفطية. أما الحكومة السورية فترى أن الانخفاض هو تطور طبيعي في دورة حياة مناطق الامتياز النفطية التي لم يحصل فيها أي نجاح استكشافي جديد حيث تتحول الحقول المنتجة إلى حقول أكثر هرماً تسمى Brownfield's وتقول الحكومة إن لديها عدة مشاريع تطويرية هامة يجري البحث فيها وتأمل من خلالها أن تتمكن من رفع الإنتاج بحدود 100 ألف برميل يوميا.أهم هذه المشاريع [2] :

1-تطوير حقل السويدية مع الشركة السورية للنفط، ويتوقع له أن يعطي إنتاجا إضافيا بحدود 40-50 ألف برميل باليوم، كما يفترض أن يوضع في الإنتاج الأعظم في حوالي 3 سنوات .

2- تطوير حقول تشرين وعودة وكبيبة والشيخ منصور من قبل 3 شركات مختلفة، ومن المتوقع أن يضيف 30-40 ألف برميل باليوم .

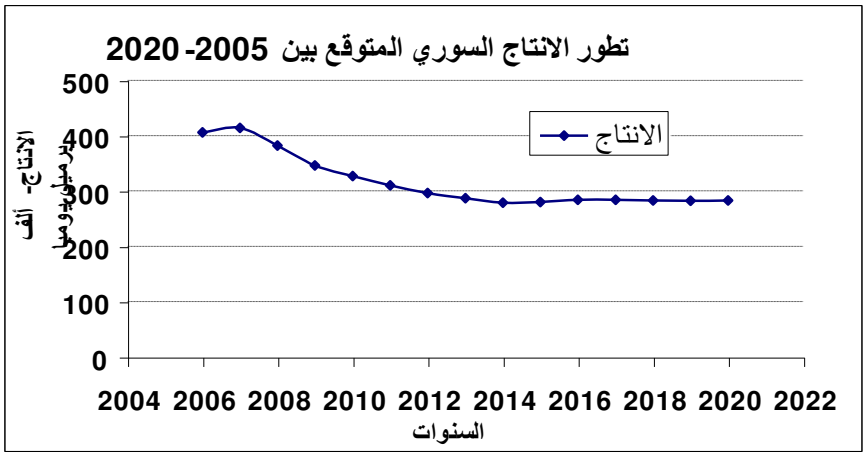
3-الاتفاق مع شركة شل وبترو كندا من أجل استكشاف الطبقات العميقة والجانبية التي لم تستثمر من قبل الشركة السورية للنفط ومن المتوقع أن تضيف بحدود 30ألف برميل باليوم .

ولكن حاليا ضمن المعطيات المتوفرة فإن الشركة السورية للنفط وضعت خطة مستقبلية للإنتاج نوضحها في الجدول التالي :

جدول (1) خطة إنتاج القطر المتوقعة من النفط الثقيل والخفيف للأعوام 2006-2020

العام	كمية الإنتاج /ألف برميل يوميا
2006	406
2007	414
2008	382
2009	346
2010	327
2011	310
2012	296
2013	287
2014	279
2015	280
2016	284
2017	284
2018	283
2019	282
2020	283

المصدر :الشركة السورية للنفط – مديرية التخطيط- خطة إنتاج القطر من النفط الثقيل والخفيف للأعوام 2006-2020



مخطط(1) إنتاج القطر المتوقع من النفط الثقيل والخفيف للأعوام 2006-2020

نلاحظ من الجدول والمخطط أن إنتاج النفط سينخفض بمعدلات كبيرة ليصل إلى مستويات متدنية في العام 2020.حيث يبلغ نسبة الانخفاض حوالي 43% قياسا للعام 2005

إن طبيعة حقول شركة الفرات للنفط والتي أصبحت في مرحلة النضوج وانحدار مستويات الإنتاج تضع الشركات المستثمرة أمام تحد كبير في التطبيق الفعال للتقنيات الحديثة من أجل تثبيت مستويات الإنتاج ، وفي سبيل ذلك تم إقامة مركز دراسات يركز اهتمامه على الطرق التي تجعل مستويات الإنتاج للحقول الموجودة في الحدود المثلى مع دراسة إمكانية إقامة مناطق جديدة

باختصار يمكن القول إن قطاع النفط في سورية يعيش حالة ترقب وانتظار منذ العام 2004 نظرا للانخفاض التدريجي للإنتاج النفطي ويمكن أن تستمر حالة الترقب لخمس سنوات إضافية مالم يحصل اختراق استكشافي جديد ومؤشرات المسح السايزمي للشاطئ السوري توحي بآمال بترولية مشجعة يتم تداولها في الأوساط النفطية ولكن ما تزال في طور الدراسة ويمكن إيجاز الأنشطة النفطية في هذا المجال بما يلي :

- شركة غالف ساندز بتروليوم الإنكليزية المتعاقدة مع الحكومة السورية على التنقيب في القطاع (26)، وقد أعلنت الشركة بدء عمليات الحفر بعد تحليل نتائج المسوحات التي شملت 1200كم مربع من القطاع (26) ، وتعتزم الشركة إنجاز خطتها لحفر 3-4 أبار نتيجة لعناصر الأمل المشجعة التي بينتها الدراسات والمسوحات الجيولوجية والجيوغرافية .
- شركة ايتا الكرواتية : تتابع أعمالها في عقد أفاميا ويتم التقدم بشكل جيد وفقا للبرنامج الزمني المخطط، كما تتابع شركة انرجي أعمال المسح تحضيرا لعمليات الحفر ، وكذلك الأمر بالنسبة لشركة بترو كندا .
- شركة سترافيك انرجه كور بشة يشن والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية تتابعان أعمالهما التحضيرية في القطاع (17) وفقا لعقد ماري الموقع مع الحكومة السورية ، حيث تعتزمان القيام بأعمال المسح الجيولوجي السطحي باستخدام الأقمار الصناعية ضمن القطاع (17) التي تزيد مساحته عن 5 آلاف كم مربع ، والواقع جنوب غرب تدمر وصولا إلى ريف دمشق.

ثانيا : الآثار المترتبة على انخفاض إنتاج النفط الخام :

سنميز هنا بين نوعين من الآثار المتعلقة بالقطاع النفطي والآثار المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

الآثار المتعلقة بالقطاع النفطي:

إن انخفاض إنتاج النفط الخام سيؤدي إلى إعاقة تطوير قطاع الصناعة النفطية ويمكن توضيح ذلك من خلال الحسابات التالية:

- متوسط إنتاج النفط الخام في السنوات من 2006–2020 حسب الجدول (1) هو 316–ألف برميل.
- تحتاج شركة مصفاة بانياس يوميا إلى 130000برميل.
- تحتاج شركة مصفاة حمص يوميا إلى 125000برميل.
- يبقى المتوفر من النفط = الإنتاج اليومي – (احتياجات مصفاة بانياس + احتياجات مصفاة حمص)

316000–(125000+130000)= 61000 برميل.

وبالتالي فان الكمية المتبقية لا تكفي لتشغيل مصفاة جديدة وهذا ما يطرح تساؤلات عديدة :

- من أين سيتم تامين التغذية الخارجية من النفط الخام لمصفاتي تدمر ودير الزور فمن المعروف حاليا أن المفاوضات جارية على قدم وساق مع كل من الصين وروسيا لإقامة مصفاتي نفط في سورية .
- هل يمكن الاعتماد على التغذية الخارجية من النفط الخام في ظل التوترات السياسية التي رافقت اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري والحرب على لبنان وسعي الولايات المتحدة الأمريكي إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على سورية .
- إذا تم الاعتماد على النفط الإيراني فهل يمكن ضمان وصوله من الناحية الأمنية ؟
- إن النقل بالأنابيب غير متوفر حاليا ولا تسمح الظروف السياسية والأمنية في العراق حاليا بإقامة مثل هذا الخط.
- إن النقل عبر الناقلات ممكن ولكن له مساوئ أبرزها :

1–إن التوتر السياسي والأمني قد يعيق وصول الناقلة وبالتالي توقف العمل في المصفاة الجديدة .

2–زيادة التكاليف المتضمنة أجرة النقل بالناقلة ومن ثم أجرة النقل والضخ لمسافة 300كم – 1000كم حسب المصفاة.

الآثار المتعلقة بالاقتصاد الوطني :

1– انخفاض إيرادات الدولة الناجمة عن انخفاض صادراتها من النفط الخام .

لقد أصبحت عوائد النفط الخام المنتج محلياً تمثل الركيزة الأساسية للنهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عقد السبعينيات ، وقد انخفض الإنتاج منذ نهاية التسعينيات ولكن ارتفاع أسعار النفط الخام العالمي انعكس إيجابيا على قيمة الصادرات النفطية السورية من خلال زيادة قيمتها مع تناقص قيمتها والجدول التالي يبين مقارنة بسيطة لما سبق .

جدول (2) مقارنة بين مبيعات 1996-2005

البيان	المبلغ
سعر برميل النفط عام 1998	12 دولار
سعر برميل النفط عام 2005	60 دولار
سعر برميل النفط عام 2005 إلى 1998	1/5

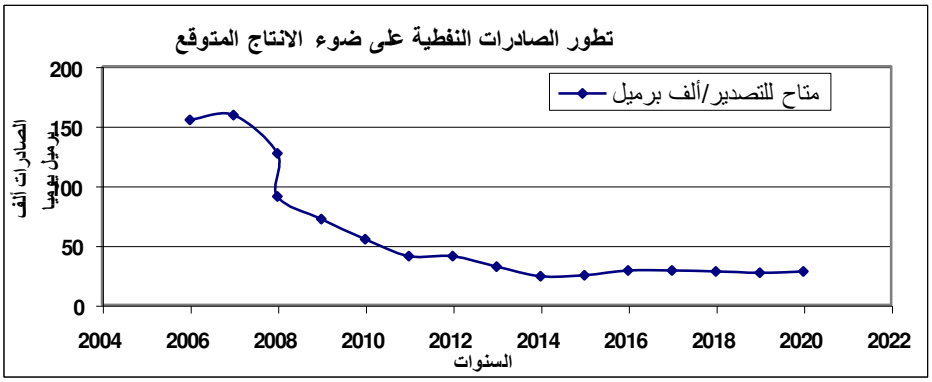
المصدر: نشرات الأسعار العالمية plats في فترات مختارة 1998 – 2005

ولتوضيح آثار انخفاض إنتاج النفط على إيرادات الدولة ننطلق من الحسابات التالية :

جدول (3)الصادرات المتوقعة من النفط الخام بين 2006-2020

العام	استهلاك المصافي	متاح للتصدير
2006	255000	155000
2007	255000	159000
2008	255000	127000
2008	255000	91000
2009	255000	72000
2010	255000	55000
2011	255000	41000
2012	255000	41000
2013	255000	32000
2014	255000	24000
2015	255000	25000
2016	255000	29000
2017	255000	29000
2018	255000	28000
2019	255000	27000
2020	255000	28000

المصدر تم إعداد الجدول من قبلنا بناء على معطيات الجدول رقم 1



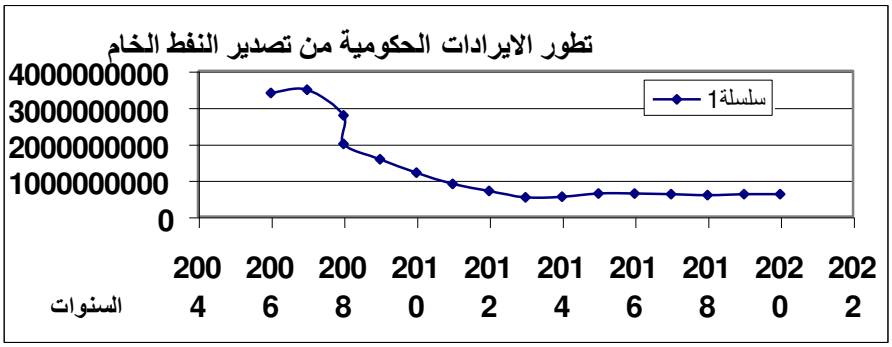
مخطط (2) الصادرات المتوقعة من النفط الخام بين 2006-2020

ولمعرفة تطور إ يرادات الحكومة في السنوات المقبلة ننطلق من سعر ثابت بالمتوسط هو /60/ دولار للبرميل الواحد ونوضح التالي :

جدول (4) تطور الإيرادات الحكومية من النفط الخام بين 2006-2020

العام	متوسط سعر البرميل	الصادرات اليومية	الإيراد السنوي /365/ عدد أيام السنةx الإيراد اليومي
2006	60	155000	3394500000
2007	60	159000	3482100000
2008	60	127000	2781300000
2008	60	91000	1992900000
2009	60	72000	1576800000
2010	60	55000	1204500000
2011	60	41000	897900000
2012	60	32000	700800000
2013	60	24000	525600000
2014	60	25000	547500000
2015	60	29000	635100000
2016	60	29000	635100000
2017	60	28000	613200000
2018	60	27000	591300000
2019	60	28000	613200000
2020	60	28000	613200000

المصدر تم إعداد الجدول من قبلنا بناء على معطيات الجدول رقم 1



مخطط (3) تطور الإيرادات من النفط الخام بين 2006-2020

نلاحظ من الجدول والمخطط انحدار قيم الصادرات النفطية لتبلغ أدنى مستوياتها بعد العام 2015 في حال استمرار الوضع على حاله دون تحقيق اكتشافات نفطية جديدة .

2- حدوث اختلال كبير في الميزان التجاري السوري غالباً يشكل النفط حوالي 70 % *من عائدات التصدير وبالتالي فإن انخفاض الصادرات النفطية في الأعوام 2015 – 2020 مثلاً بنسبة 450 % تقريباً يوضح لنا فداحة تأثير انخفاض صادرات النفط على الاقتصاد السوري.

*تم احتساب هذه النسب بشكل تقريبي اعتمادا على المجموعة الإحصائية لعام 2006 وتقارير الإنتاج والتصدير لكل من مصفاة بانياس ومصفاة حمص والشركة السورية للنفط

3- انخفاض قدرة الدولة على ممارسة دورها الاجتماعي وتراجع قدراتها على تقديم الخدمات العامة ومنها :

- التعليم والصحة.
- دعم المشتقات النفطية.

فالنفط يشكل حوالي 50 % من موارد الموازنة العامة للدولة: وبالتالي تراجع النفط بنسبة 450 % سيحرم الموازنة العامة من حوالي 40 % من إيراداتها وستجد الحكومة نفسها مضطرة إلى ضغط نفقاتها بشكل كبير لتعوض عن هذا الانخفاض.

ثالثاً :الخيارات المطروحة لمواجهة تأثيرات انخفاض إنتاج النفط الخام :

هناك عدة حلول مطروحة لمواجهة تأثيرات انخفاض إنتاج النفط الخام تتركز في معظمها على خلق موارد جديدة وأبرز تلك الخيارات:

1- الاعتماد على تطوير مصافي النفط لزيادة الإيرادات عند نفس مستوى التزويد بالنفط الخام :

إن تطوير مصافي النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات من خلال تغير المعادلات الداخلية مع المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية من النفط الخام ولندخل في الأرقام من خلال حالة مصفاة بانياس

يؤدي مشروع التطوير إلى زيادة إنتاج البنزين 350000 طن والمازوت 950000 طن وانخفاض إنتاج الفيول 1050000 طن

إن تغير المعادلات وفقا لما سبق تؤدي إلى زيادة العائد على الشكل التالي :

مقدار الزيادة في العائدات = مقدار الزيادة في المازوت x سعره + مقدار الزيادة في البنزين x سعره – مقدار النقص في الفيول x سعره =

950000 طـــــــن x 566 دولار + 350000 طـــــــن x 577 دولار – 1050000 x 304 دولار = 420425000 دولار أمريكي

يؤدي تطوير مصفاة بانياس إلى تغير مواصفات المنتجات (البنزين والمازوت) لتصبح مطابقة للمواصفات الأوروبية التي تزيد بحوالي 4 دولار أمريكي لكل طن من المنتجات المحلية

العائد المحقق = متوسط إنتاج المازوت + متوسط إنتاج البنزين x 4

=1867050 + 797645 x 4 = 10658780 دولار

أي أن عملية التطوير لمصفاة بانياس تؤدي إلى خلق إيراد جديد للحكومة =

420425000 + 10658780 = 431083780 دولار أمريكي

فإذا أدت عملية تطوير مصفاة حمص إلى زيادة مماثلة متوقعة فإن هذا يخلف عائدا إضافيا للحكومة السورية يقدر بحوالي 850000000 دولار أمريكي

2- إقامة شبكة من الخزانات الاستراتيجية للنفط الخام :

وهذا الأمر يساعد كثيراً في حال اعتمدت الحكومة خيار إقامة مصافي جديدة لضمان تدفق التغذية النفطية باستمرار حيث يمكن إقامة خزانات بسعة 80000 طن في مناطق متعددة من القطر بحيث إنه إذا حصلت توترات سياسية أعاقت وصول التغذية النفطية الخارجية للمصافي يتم الاعتماد على هذه الخزانات التي يمكن أن تكفي لفترات طويلة (عدة أشهر) .

3- استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح :

تعتبر الطاقة التقليدية (الأحفورية بأشكالها) محدودة جداً إذا ما قيست بجزء من الطاقة الشمسية فهي في الظروف الحالية تزيد بـ /15000/ مرة عن مجمل الاستهلاك العام للطاقة في العالم[3]، وإن مجمل الطاقة المرسلة من الشمس يضيع تقريبا في اللامنتهي ولا تلتقط الأرض منه سوى نصف جزء من مليار.

إن التقاط جزء معقول من هذه الطاقة من شأنه إحداث تغيير جذري في المهل الزمنية المتوقعة لنفاد الموارد وقد نفذت عدة مشاريع للتدفئة بالطاقة الشمسية في خزانات حرارية طويلة الأمد (فصلية) يتم شحنها في الصيف للاستفادة من الطاقة الشمسية وتفريغها في فصل الشتاء ، ويمكن استخدام هذه الأنظمة في سورية كونها تتمتع بقيم وفيرة لشدة الإشعاع الشمسي التي يمكن استغلالها حيث يبلغ الإشعاع (2000 -1800) KWh/m² سنوياً وعدد ساعات سطوع الشمس هي (3270 – 2800) ساعة مقارنة مع أوروبا التي تبلغ (1000-800) وساعات سطوع الشمس 1100 – 800 ساعة [4].

أما فيما يخص طاقة الرياح فقد بينت الدراسات التي قامت بها الأرصاد الجوية السورية في مختلف مناطق القطر أهم المناطق التي تستثمر فيها العنفات الريحية بشكل اقتصادي في سورية وتم تحديد كميات الطاقة التي يمكن جنيها في كل مجال من مجالات سرعة الرياح على مدار العام ، وتعتبر مناطق تدمر والقلمون وقطينة والقنيطرة أهم المناطق في القطر والتي يمكن استخدام طاقة الرياح فيها .

إن استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للتدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية بشكل واسع في سورية من شأنه أن يساهم في تخفيف آثار انخفاض إنتاج النفط الخام، من خلال تخفيض الاستهلاك المحلي، وتحرير جزء أكبر من الإنتاج للتصدير.

4-وضع استراتيجية مناسبة للإصلاح الضريبي :

تتميز الضرائب في سورية بانخفاض حصيلتها وانخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات، وقد بلغ متوسط نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة 14% منها 83% ضرائب على القطاع العام و17% ضرائب على القطاع الخاص[5]: وهنا يبرز الخلل في النظام الضريبي حيث يساهم القطاع الخاص بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يدفع ضرائب 17% ، وتعود أسباب انخفاض الحصيلة الضريبية إلى : ضعف الجهاز الضريبي ، وانتشار التهرب الضريبي على نطاق واسع ، وضبابية اللوائح الناظمة لتحصيل الضرائب وغياب المساءلة والمحاسبة و.....

إن انخفاض إيرادات النفط الخام سوف يقود تدريجيا إلى البحث عن مصادر إيرادات جديدة تغطي الانخفاض الحاصل في إيرادات النفط ، وتمثل الضرائب عنصرا من أهم العناصر التي يمكن للحكومة التوجه إليها للحصول على أموال جديدة : ويمكن للحكومة في هذا المجال اتخاذ الخطوات التالية :

1-تفعيل عمل جهاز الاستعلام الضريبي ومنح العاملين فيه حصانة وحوافز مناسبة تبعدهم عن الإغراءات المادية، إضافة إلى منحهم صلاحيات واسعة .

2-إعداد قانون واضح وصارم لمكافحة التهرب الضريبي وتطبيق عقوبات قاسية، ونشر المخالفات في الصحف.

3-إعادة النظر بقانون الضرائب وجعله أكثر عدالة وتوجيه الضرائب نحو أصحاب الدخول المرتفعة .

4–تشكيل لجان محددة الغرض لتحديد أرباح كل مهنة من المهن ، واعتماد عدة أساليب كحجم رأس المال ، فمن الملاحظ مثلا أن كثيراً من المحلات التجارية تبلغ قيمتها أكثر من مليون ليرة سورية وتحتوي بضائع بقيمة مليون ليرة سورية ويكون الدخل المصرح به1000 ليرة شهريا .

5– زيادة الاستثمارات الحقيقية وفرض رقابة عليها :

إن مشكلة الاستثمارات وتوجيهها مشكلة مزمنة وما دمنا نتحدث في سياق النفط سنتناول توجيه الاستثمارات في الشركات النفطية كونها الشركات التي تحظى بالنسبة الكبرى من الأموال .

- ترصد الحكومة سنوياً مبالغ طائلة للشركات النفطية على شكل موازنات استثمارية وتجري المحاسبة في نهاية السنة المالية للشركة التي لم تنجز خطتها الاستثمارية .
- تتعمد معظم الشركات إلى توجيه وإنفاق الأموال بشتى الوسائل لكي تظهر تنفيذ خطتها الاستثمارية.
- وللإشارة إلى الخلل في هذا الموضوع سنتناول الميزانية الختامية لمصفاة بانياس في عام / 2005 / على سبيل المثال.[6]:
- بلغت قيمة الأثاث والمكاتب /63296417/ ليرة سورية.
- بلغت قيمة آليات نقل وانتقال ما قيمته /209460745 / ليرة سورية
- بلغت قيمة مبان الإدارة وغيرها من المرافق /324240643/ ليرة سورية.
- نلاحظ أن نسبة كبيرة من الأموال الاستثمارية قد أنفقت في أوجه لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج وأدخلت ضمن البند الاستثماري نتيجة قصور في القوانين واللوائح الناظمة لعمل الشركات وهذا هو الحال في مختلف الشركات وبالتالي فإن الحاجة إلى الاستثمار تتطلب توجيه الأموال إلى مشاريع فعلية تؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في الدخل والناتج وتشغيل يد عاملة لتكون عنصراً مساعداً في تعويض النقص في الإيرادات الناجم عن انخفاض إنتاج النفط الخام في سورية.

إن قضية تطوير الاستثمارات تعتبر من القضايا الملحة لخلق موارد جديدة من أجل مواجهة نقص الموارد النفطية.

وهنا يجب اختيار أفضل الاستثمارات التي تحقق عوائد تمتلك مزايا نسبية ، وفي هذا الإطار نعرض مثال الاستثمار في مياه الشرب المعدنية حيث يوجد في سورية شركتان حكوميتان لتعبئة المياه ولا تمنح الدولة تراخيص لشركات خاصة وإنتاج هاتين الشركتين لا يكفي احتياجات السوق المحلية حيث نلاحظ انتشار عدة أنواع من المياه المعدنية المستوردة من لبنان والسعودية فإذا أرادت الحكومة أن تبقى هذه الصناعة حكراً عليها فلماذا لا تتوسع وتطور صناعاتها لتلبية احتياجات السوق المحلية لا سيما أنه توجد هناك عدة ينابيع غير مستثمرة وهناك أيضاً عدة صناعات يمكن التوسع فيها ولكن حتى الآن لا يوجد قرارات ، كالبيرة التي تشترط الحكومة تصدير 60 % من الإنتاج بالقطع الأجنبي لكي تمنح الترخيص .

6- تخفيف الهدر الكبير في القطاع العام :

يعتبر أهم مظهر من مظاهر هذا الهدر الأسطول الهائل من السيارات الحكومية المنتشرة في المؤسسات وشركات القطاع العام حيث قدرتها بعض المصادر غير الرسمية بـ /26/ ألف سيارة وللخوض في التفاصيل نبقى في إطار شركة مصفاة بانياس :

- – يبلغ عدد السيارات والآليات في الشركة / 250 /.
- تبلغ مصاريف الآليات الموجودة في الشركة حوالي / 38650320 / ليرة سورية.
- وهنا نطرح التساؤل التالي : إن شركة مصفاة بانياس موجودة على رقعة جغرافية لا تتجاوز /3/ كم مع الأبنية السكنية المخصصة للعمال وبالتالي، لماذا هذا الكم الهائل من الآليات والمصاريف الزائدة؟ .
- إن اعتبار تخفيف الهدر في الآليات عامل من عوامل زيادة الوفر يفرض علينا اتخاذ إجراءات آو اختيار بعضها :

أ- بيع معظم السيارات الحكومية المخصصة وبالتقسيط المريح .

ب- دفع بدل نقدي للنقل والانتقال، وإذا عرضنا الأمور رقمياً في حالة مصفاة بانياس نجد :

- يوجد /100/ سيارة سياحية وبيك أب موزعة على مدراء ورؤساء أقسام ودوائر .
- متوسط استهلاك السيارة الواحدة /225/ ليتر بنزين شهرياً
- مصروف السيارة من الوقود 225 × 30 = 6750 ل.س
- مجموعة مصاريف السيارة الأخرى (إطارات + إصلاح + صيانة) حوالي 3000 ل.س شهرياً
- يصبح لدينا مصروف السيارة الواحدة حوالي 9750 ل.س .
- تبلغ أجرة النقل من بانياس إلى المصفاة حوالي /50/ ل.س وبالتالي يومياً /100/ ل.س
- وهنا يمكن إعطاء تعويض انتقال بمقدار /3000/ ل.س شهرياً وتوفير /6750/ ل.س شهرياً .
- إجمالي الوفر من السيارات فقط = 100 × 6750 = 675000 ل.س في شركة واحدة فإذا اعتبرنا الوفر المحقق من هذه العملية /5000/ ل.س لكل سيارة حكومية على مستوى القطر والرقم أعلى من ذلك بكثير نجد الوفر الشهري :

26000 × 5000 = 130.000.000 ليرة سورية فيكون الوفر السنوي

130 مليون × 12 = 1.560.000.000 ل.س أي ما يعادل /30/ مليون دولار أمريكي .

وهذا الأمر يحقق فائدة أخرى من خلال توفير مادة البنزين على الشكل التالي :

متوسط استهلاك البنزين للسيارات الحكومية = 26000 × 200 = 5.200.000 لتر يمكن توجيهها للتصدير.

استنتاجات ومقترحات:

أ –الاستنتاجات:

1 إن إنتاج النفط سينخفض بشكل تدريجي في السنوات المقبلة وخاصة في العام 2015 حيث تصل نسبة الانخفاض إلى مستويات قياسية تفوق 300 % .

2 إن انخفاض إنتاج النفط سينعكس بشكل سلبي على القطاع النفطي من خلال عرقلة إقامة مصافي جديدة نظراً لعدم إمكانية تأمين التغذية من النفط الخام .

3إن انخفاض إنتاج النفط سينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ككل من خلال حرمان الحكومة من أكثر من 50 % من موارد الخزينة العامة وأكثر من 80 % من موارد القطع الأجنبي .

4إن انخفاض إنتاج النفط العام سينعكس بشكل انخفاض كبير في الصادرات النفطية وبالتالي يسبب اختلالا في ميزان المدفوعات كون أغلبية الصادرات هي من النفط الخام.

ب- المقترحات:

1-تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة، وتوجيه الضرائب نحو أصحاب الدخول المرتفعة بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتعوض بشكل جزئي عن الانخفاض الحاصل في موارد النفط.

2-تخفيف الهدر الكبير في مؤسسات القطاع العام وخاصة فيما يتعلق بمصاريف السيارات الحكومية والاستعاضة عن تلك السيارات بمنح الموظفين الحاصلين عليها تعويضات بدل نقل وانتقال وإمكانية بيع هذه السيارات.

3-فرض رقابة على توزيع الاستثمارات بشكل يؤدي إلى توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية المباشرة بعيدا عن الاستثمارات في المباني والمكاتب والسيارات .

4-إقامة شبكة من الاستثمارات الجديدة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تمتلك مزايا نسبية من أجل خلق موارد جديدة للخزينة العامة.

5-تشجيع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط على أعمال الحفر والاستكشاف في سورية بهدف البحث عن حقول جديدة لزيادة الإنتاج الحالي .

6-إقامة شبكة واسعة من الخزانات النفطية التي تؤمن مخزوناً استراتيجياً لمواجهة أي نقص يهدد توقف مصافي النفط.

7-تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

المراجع:

[1] -المصدر: الشركة السورية للنفط-مديرية التخطيط-تقارير الإنتاج بين 1990-2005.

[2] – الشركة السورية للنفط – مديرية التخطيط—الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتطوير الحقول .

[3]- BP- London- UK., 2005, *BP Statistical Review of World Energy 2005*.No 92 .

[4] -أوراق العمل المقدمة لندوة الطاقة المقامة في دمشق،2000،اتحاد المهندسين العرب.

[5] – د.بيطار،محمد، -*استراتيجية الإصلاح الضريبي والجمركي في سورية*.جمعية العلوم الاقتصادية السورية-دمشق-2005 عدد الصفحات 15 .

[6]- شركة مصفاة بانياس-مديرية التخطيط-*الخطة الاستثمارية لعام 2005*. .